قضايا سياسية

اسم المقال: الجزائر وروسيا... انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة
اسم الكاتب: د. عمارة عمروس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7528
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية



قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

العدد ٧٣
Issue 73

نيسان - ايار - حزيران / ٢٠٢٣
Apr. - May.- Jun. / 2023

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
(معامل التأثير العربي 2022) : 2.11
(معامل ارسيفArcif 2022) : 0.1712
DOI prefix: 10.58298

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
http://pissue.iq

رئيس هيئة التحرير
أ.د. عماد صلاح الشيخ داود
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مدير التحرير
أ. د. علي حسين حميد
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

هيئة التحرير

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي	المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
أ.د. طارق يوسف اسماعيل	جامعة كلكاري–قسم العلوم السياسية (كندا) .
أ.د. منعم صاحي حسين	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية .
أ.د. عبد الفتاح ماضي	المركز العربي للابحاث (الدوحة – قطر) ..
أ.د. عامر حسن فياض	عميد كلية الآمال الجامعة .
أ.د. قاسم محمد عبد علي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. سرمد زكي حامد	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الصمد سعدون عبدالله	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. لبنى خميس مهدي	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. هشام حكمت عبد الستار	جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. محمد ياس خضير	معهد العلمين للدراسات العليا .
أ.د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي	المعهد الدبلوماسي (الدوحة – قطر) .
أ.د. شيرزاد امين	جامعة صلاح الدين – كلية العلوم السياسية.
أ.د. احمد غالب محي	جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
أ.د. عبد الحسين شعبان	الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (بيروت– لبنان).
د. الكسندر داودي	جامعة ماري وود (الولايات المتحدة الاميركية).
د. فاطمة مهاجر	وزارة التعليم العالي (المملكة المغربية).

أ.م.د.حذام بدر حسين
تدقيق اللغة العربية

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
تدقيق ابحاث طلبة الدراسات العليا

أ. د. نصر محمد علي
تدقيق اللغة الانكليزية

تنسيق الموقع الاليكتروني
مبرمج . رؤى جعاز

التنسيق الفني والمتابعة
م.د محمد محي الجنابي

التنسيق الاداري
م. مدير شيماء بشير موسى

الشؤون المالية
م. مدير علي عبد الله جابر

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (25) صفحة مطبوعة بثلاث نسخ مرفقة مع قرص مرن (CD)، مع مراعاة حجم الخط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic على ان تكون الهوامش اسفل كل صفحة مطبوعة بالطريقة الالكترونية وبحجم خط (11) ونوع الخط Simplified Arabic وتجمع بقائمة منفصلة عن المصادر في نهاية البحث.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدراسات وكتابتها وبخاصة التوثيق بحيث تتضمن:

بالنسبة للكتاب الآتي: أسم المؤلف، عنوان الكتاب، مكان النشر، الأسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، أرقام الصفحات.

اما بالنسبة للمقالة: فتتضمن أسم الكاتب، عنوان المقالة، اسم الدورية، مكان صدورها، عددها، تاريخها، وأرقام الصفحات.

- أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
- أن تعتمد الترقيم العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التنصيف المعياري العام.
- يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية) وقائمة بالمراجع والمصادر المعتمدة.
- تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
- يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي يعتذر عن نشرها.

- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي

مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين–بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@ced.nahrainuniv.edu.iq

www.Pol-Nahrain.org

الرقم الدولي ISSN 2070-9250

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الكرد الفيليون إشكالية المواطنة والجنسية في ضوء القانونين العراقي والدولي د. عبد الحسين شعبان	1_ 23
2	المعالجات الفكرية لإصلاح التجربة الديمقراطية في العراق ما بعد 2003 أ.م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي	24_44
3	وظيفة الدولة العازلة في مناطق التنافس ودورها في تطور الصراعات أ.م.د سلمان علي حسين م.د ساهرة حسن كريدي	45_62
4	المواطنة والأمن الإنساني في العراق (بعد 2003) .. الأبعاد والتداعيات الأمنية م.د حيدر قحطان سعدون	63_82
5	مؤشرات التمكين للمشاركة النسوية في العمل السياسي التجربة العراقية بعد العام 2005 إنموذجا أ.د. محمد دحام كردي	83_ 106
6	تأثير المحكمة الاتّحادية العليا في صنع السياسات العامّة للنظام السياسيّ الأمريكيّ م.د. سامر ناهض خضير	107_131
7	الدولة العراقية وفجوات عملية بناءها م.د. نسرين علي داودي	132 _165
8	العراق وعقدة السوار الجغرافي : مقاربة آدم توز "الأزمة المتعددة" منطلقاً أ.د علي حسين حميد م. د فراس عباس هاشم	166_180
9	السياسة الخارجية الفرنسية في عهد الرئيس ايمانويل ماكرون(الأزمة الأوكرانية 2022 أنموذجاً) م. م: وليد جرجيس إسعيد	181_ 197
10	النظام الإقليمي العربي في ظل التغيرات الدولية: آثار الحرب الروسية-الأوكرانية على التوازنات والتحالفات بالمنطقة عبيد الحليمي	198_216
11	أزمة الغاز العالمية 2022: الاستجابة الألمانية والأثر على أمن الطاقة في ألمانيا أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي أ. ساره احمد المهندي	217_ 238
12	"المدلول السياسي لأزمة النفايات" دراسة مقارنة بين تونس ولبنان مهى بوهلال عبيد	239_254
13	الازمة الروسية الاكرانية وانعكاسها على التحولات السياسية و الأمنية في المنطقة العربية د. فؤاد جدو	255_ 281

14	**الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر** **د.محمد الأمين بن عودة**	**299 _282**
15	**الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة** **الدكتورة عمّارة عمروس**	**320 _300**
16	**الاصلاحات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام 2003** **أ.م.د. ريبوار كريم محمود**	**342_321**
17	**Concentrating the Spheres of Containment and Prevention in National Security Strategy (Utilizing Tenors and Model-Buliding in Iraq)** **Prof Dr. Ali Faris Hameed**	**351 _343**
18	**New Methods of Conflicts Resolution :Incentives and Disincentives for managing Conflict** **By Dr. Hussein A. Al Battawi**	**361_352**
19	**دور الدبلوماسية الدفاعية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة** **أسماء جاسم الحمد هاني عمر البسوس**	**391_362**
20	**الأمن القومي العربي وإستراتيجيات المواجهة (دراسة في ضوء الاخطار والتهديدات)** **أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري**	**422_392**
21	**مراجعة مقال** **د.ماجد حميد خضير**	**427 _423**
22	**مراجعة مقال** **م.د احمد حسين والي**	**436_428**

الجزائر وروسيا.. انعكاسات الحرب في أوكرانيا والبحث عن تحالفات جديدة[▽]

Algeria and Russia: the impacts of the War in Ukraine and the Search for New Alliances

الدكتورة عمّارة عمروس*

الملخص:

تناولت هذه الورقة جانبا من انعكاسات الحرب الروسية في أوكرانيا على رؤية وإدراك الدول لموقعها ضمن خارطة العالم الجيوسياسية، وذلك بدراسة انعكاسات الحرب على الجزائر خاصة مع العلاقات الجيدة التي تربطها بروسيا منذ عهد الاتحاد السوفييتي. وبالنظر إلى أبعاد الصراع الدائر في أوكرانيا، سياسيا واقتصاديا وأمنيا واستراتيجيا، تركز الرؤية الجزائرية على بناء تحالفات إقليمية جديدة أو متجددة في فضائها المتوسطي، خاصة وأنها تمتلك سلاح الطاقة (الغاز والنفط)، وهو ما اتضح من خلال تعزيز العلاقات مع إيطاليا وتركيا من باب الشراكة الاقتصادية من جهة والتعاون الاستراتيجي بشكل أوسع من جهة أخرى. بالتالي فإن هذه الورقة اهتمت بمحددات الرؤية الجزائرية للصراع في أوكرانيا، وتقديم قراءة للتحالفات الجديدة في هذا السياق، من خلال تناول جانب من العلاقات الجزائرية–الروسية بين الماضي والحاضر، ومن خلال ذلك الرؤية الجزائرية للأزمة في أوكرانيا وانعكاساتها، وفي الأخير الحديث عن الخيارات المتاحة أمام الجزائر في ظل هذه الحرب وتطوراتها، بالتركيز على العلاقات بكل من إيطاليا وتركيا.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، روسيا، الأزمة الأوكرانية، انعكاسات، تحالفات جديدة.

- **Abstract:**

This paper deals part of the repercussions of the Russian war in Ukraine on the vision and perception of countries for their own position within the geopolitical map of the world. It studies the repercussions of the war on Algeria, especially with the good relations it has with Russia since the era of the Soviet Union. Given the political, economic, security and strategic dimensions of the conflict in Ukraine,

▽ تاريخ التقديم : 2023/3/8 تاريخ القبول: 2023/6/1 تاريخ النشر: 2023/6/31
* باحثة جزائرية مستقلة، دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية doctoratenssp@gmail.com

the Algerian vision focuses on building new or renewed regional alliances in its Mediterranean space, especially as it possesses an energy weapon (gas and oil), which was evident by strengthening relations, economically and strategically, with Italy and Turkey. Therefore, this paper deals with the determinants of the Algerian vision of the conflict in Ukraine, and provides a reading of the new alliances in this context, by addressing the Algerian-Russian relations, then the Algerian vision of the crisis in Ukraine and its repercussions, and finally talking about the options available to Algeria in light of this war and its developments, focusing on relations with Italy and Turkey.

Key-words: Algeria, Russia, the Ukrainian crisis, repercussions, new alliances.

المقدمة:

أتى غزو روسيا لأوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022، بعد حملة الإنزال العسكري وتعزيز انتشار القوات الروسية شرق وجنوب شرق البلاد، إلى جانب حالة الاستقطاب المتبعة لدى الغرب (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) في سياق التنافس والصراع مع روسيا التي اختارت الحرب تعبيرا عن رفض انفراد الولايات المتحدة بإدارة الشأن الدولي والإقليمي وفرض نفوذها في البيئة الأوروبية والعالمية، وبالأخص حيث تتواجد المصالح الحيوية والاستراتيجية لروسيا وفق منظور الأمن القومي الروسي، ومن ذلك أن الناتو ظل يتوسع شرق أوروبا وهو ما تراه روسيا تهديدا وجوديا ومساسا مباشرا بأمنها القومي.

وتُعد الجزائر كغيرها من دول المنطقة العربية التي تتأثر بالأزمة الأوكرانية وتطوراتها، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني، ومن المعلوم أن روسيا بالنسبة للجزائر حليفٌ استراتيجي تقليدي منذ عهد الاتحاد السوفييتي، وشريكٌ في الجانب العسكري حيث تحتل روسيا المرتبة الأولى في تصدير الأسلحة والعتاد العسكري إلى الجزائر. لقد التزمت الجزائرُ الحيادَ منذ البداية تجاه الصراع الدائر في أوكرانيا، وكان قائد أركان الجيش الوطني الشعبي "السعيد شنقريحة" قد عبّر في وقت سابق على أن الجزائر ترحب

بالشراكة مع جميع الأطراف، في إشارة إلى روسيا الاتحادية والولايات المتحدة، وأنها تنطلق في ذلك من مصلحتها الوطنية.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في أنه يتصل بسياق راهن يشهده العالم، وهو الحرب الروسية على أوكرانيا والتطورات الحاصلة والمرتقبة على صعيد النظام الدولي بأكمله، وبالتالي انعكاسات هذه الحرب على المنطقة العربية. وقد تم اختيار الجزائر بالنظر لموقعها الجيوسياسي وموقفها المحايد –إلى حد ما– من الأزمة في أوكرانيا، ولأنها تمثل أهمية كبرى بالنسبة لأطراف الصراع (روسيا الاتحادية من جهة، أوروبا من جهة ثانية، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثالثة)، ذلك انطلاقا من أهميتها الاستراتيجية والطاقوية. كما تتمثل أهمية البحث في أنه يتناول بالتحليل الشراكة الاقتصادية والتعاون الاستراتيجي مع إيطاليا من جهة وتركيا من جهة أخرى، على ضوء الصراع الدائر في أوكرانيا، وهو ما يعكس نوعا من التحالفات الإقليمية الجديدة بالنسبة للجزائر التي تتعامل بمنطق المصلحة الوطنية وبعيدا عن التدخل في شؤون الدول. كما تتمثل أهمية الموضوع في أنه يعطي للحرب الروسية في أوكرانيا خلفية نظرية تؤسس لهذا الصراع، وذلك من خلال الواقعية الهجومية في العلاقات الدولية وفكر "ألكسندر دوغين".

هدف البحث: يسعى هذا البحث إلى بلوغ مجموعة من الأهداف كما يلي:

- تقديم نبذة حول الحرب الروسية في أوكرانيا ومحاولة تفسيرها من خلال وعاء فكري ونظري تمت الإشارة إليه في الأهمية.
- التعرف على طبيعة العلاقات الجزائرية–الروسية منذ عهد الاتحاد السوفييتي وحتى يومنا هذا.
- التعرف على الرؤية الجزائرية لما يجري في أوكرانيا، وبالتالي تحديد قراءتها لمحيطها الإستراتيجي في عالمٍ يتغير.
- تسليط الضوء على الخيارات المتاحة أمام الجزائر في سياق انعكاسات الحرب الروسية على أوكرانيا، ولهذا وقع الاختيار على العلاقة بكل من إيطاليا وتركيا وما يعكسه تعزيز علاقات الجزائر الثنائية بجوارها المتوسطي.
- تقييم الرؤية الجزائرية والسلوك الخارجي للجزائر في سياق الحرب في أوكرانيا.

مشكلة البحث:

بالنظر إلى تطورات الوضع في أوكرانيا، أصبح هذا منطلقا أو معيارا لقراءة الواقع الدولي الراهن، من خلال فهم التوازنات الدولية وبالتالي اختبار فرضية بروز نظام دولي جديد (متعدد الأقطاب) تميزه تحالفات إقليمية جديدة، خاصة مع بعض المؤشرات التي برزت بوضوح خلال الفترة الأخيرة مثل: الانسحاب الأمريكي من مناطق الصراع في الشرق الأوسط، وسعي روسيا إلى إعادة التموضع والاستفادة من معالم الفشل في السياسة الخارجية الأمريكية. بالتالي فإن مجموعة من التحديات الاستراتيجية والأمنية تواجه الجزائر، وبالتحديد على صعيد بناء تحالفات إقليمية جديدة سواء في الفضاء الإقليمي المغاربي أو المتوسطي، وهو ما اتضح في المدة الأخيرة من خلال توطيد علاقات التعاون والشراكة مع تركيا وإيطاليا، في الجانب الاقتصادي والأمني، وإن كانت مواقف الدولتين مختلفة بشأن الصراع الدائر في أوكرانيا. تأسيسًا على ذلك أمكن طرح التساؤلات البحثية الآتية:

- كيف نفهم الحرب الروسية على أوكرانيا في بُعدها النظري؟
- ممّ تنطلق الرؤية الجزائرية للصراع الدائر في أوكرانيا؟
- وعلامَ يتأسس منطق التحالفات الإقليمية الجديدة بالنسبة لها في سياق هذا الصراع؟.

الفرضية:

انطلاقا من التساؤلات المطروحة، تم اختبار الفرضيات الآتية:

أولا: يقترن فهم الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022 بالرجوع إلى الفكر "الدوغيني"، نسبة إلى "ألكسندر دوغين"، والواقعية الهجومية.

ثانيا: تتأسس الرؤية الجزائرية لما يجري في أوكرانيا على طبيعة العلاقات الجزائرية–الروسية ومستوى الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

ثالثا: يتأسس منطق التحالفات الإقليمية الجديدة بالنسبة للجزائر على قراءة براغماتية–عقلانية لانعكاسات الحرب على مصالحها الاستراتيجية.

الإطار النظري: تم الاعتماد على الواقعية الجديدة في شقها الهجومي كخلفية لفهم التصور الروسي للحرب في أوكرانيا، وذلك من خلال مقولات "جون ميرشايمر" وتفسيره للقوة والصراع الدولي. هذا إلى جانب النظرية السياسية الرابعة ومن خلالها الأوراسية الجديدة للمفكر والمستشار الروسي "ألكسندر دوغين"، والذي يُعد المنظّر والخلفية الفكرية للحرب الروسية على أوكرانيا.

الإطار المنهجي:

طبيعة الموضوع تطلّبت استخدام المنهج الوصفي–التحليلي وبعض تقنيات المنهج التاريخي، بالإضافة إلى المقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي، تسمح بكشف التصورات وتقديم قراءة تخدم موضوع الدراسة. وقد تم إجراء مقابلة مع الكاتب والباحث في الشؤون الأمنية والاستراتيجية، والمتخصص في الشأن الروسي، يمّان دابقي.

وتجب الإشارة أيضا إلى أن استخدام تعبير "التحالفات الجديدة" في سياق هذا البحث لا يقتصر على المجال العسكري والدفاعي، ففي إطار الشراكات الاستراتيجية للجزائر مع بلدان مثل روسيا وتركيا وإيطاليا يُؤخذ بعين الاعتبار جانب المصلحة المشتركة أو المتبادلة، إن كان ذلك في إطار التعاون العسكري أو في إطار علاقات اقتصادية وطاقوية تعززت أو يراد لها أن تتعزز.

أولاً الحرب الروسية في أوكرانيا من خلال الفكر "الدوغيني" والواقعية الهجومية.

أتى غزو روسيا لأوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022، بعد حملة الإنزال العسكري وتعزيز انتشار القوات الروسية شرق وجنوب شرق البلاد، إلى جانب حالة الاستقطاب المتبعة لدى الغرب (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية)، وكان "بوتين" قد رفض التفاوض في الشأن تعبيرا على أن الحل العسكري سيكون الحاسم.

في وقت سابق لضم شبه جزيرة القرم في 2014، وأثناء خطابه في مؤتمر ميونيخ للأمن في 2007، تحدث الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" محذرا ومهددا حلف الناتو بشأن استمرار تمدده نحو حدود روسيا (أي أوروبا الشرقية)"[1]. فروسيا ترفض انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الشأن الدولي والإقليمي وفرض

[1] "15 عاما على خطاب بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن"،2022/02/18، (2022/09/10)https://www.bit.ly/3vKYIOP

نفوذها في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وهي منطقة نفوذ الاتحاد السوفييتي سابقا، ومجالٌ حيوي لروسيا وفق تصورها لأمنها القومي. لهذا كان غزو أوكرانيا متوقعا.

هذا التصور الأمني الروسي يجد وعاءَه الفكري والفلسفي في النظرية السياسية الرابعة للمفكر والمستشار "ألكسندر دوغين" Alexandr Dugin، وهي نظرية فلسفية وسياسية، طورها في 2008 و2009، وقدم فيها خلاصة تصوره لموقع ودور وتأثير روسيا الاتحادية، الوريث الشرعي للاتحاد السوفياتي، وتنطلق النظرية السياسية الرابعة من البعد الجيوبوليتيكي ودوره المحوري والحيوي في السياسة الخارجية لروسيا، وجاءت التسمية من كونها نظرية تتجاوز الأيديولوجيات الثلاث التي كانت سائدة في القرن العشرين، وهي: الفاشية والشيوعية والليبرالية، بالتالي فإن "دوغين" يقدم من خلالها رؤية ونموذجا مختلفين وجديدين، بعيدا عن الدكتاتورية الأمريكية وهيمنة النموذج الأمريكي على العالم بعد أن تلاشت الفاشية والشيوعية لاحقا لصالح الليبرالية (ويقصد نهاية القرن العشرين)[1].

ويرى وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" في كتابه: "نحن شعب مهذب.. تأملات في السياسة الخارجية الروسية" أن روسيا قادرة على تحقيق السلم والاستقرار في العالم[2]. هذا يتفق مع نقد "دوغين" للنظام الدولي الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة، فهو نظام كرّس للهيمنة الأميركية مقابل تجاهل أطراف القوة الأخرى، لذلك تُعتبر سنة 1991 وتفكك الاتحاد السوفياتي مرحلة تاريخية مهمة على الصعيد الفلسفي والتاريخي معًا[3].

وتعد الحرب في أوكرانيا حربا قديمة مستجدة كما يقول الباحث المتخصص في الشأن الروسي يمّان دابقي، فهي تتمة لسلسلة حروب قائمة منذ 2008 عندما غزت روسيا جورجيا وكان ذلك بداية التوتر بين روسيا والغرب في عهد بوتين، خاصة وأن بوتين ينطلق من اعتبارات أمنية وتاريخية واستراتيجية، وظل يطالب بضمانات أمنية لعدم تمدد حلف الناتو إلى شرق أوروبا، ثم كانت السيطرة على شبه جزيرة القرم الرسالة

---

[1] محمود محمد علي، "النظرية السياسية الرابعة عند ألكسندر دوغين"، 2022/03/10، (2022/09/10)https://bit.ly/38Hi537

[2] سيرجي لافروف، **نحن شعب مهذب.. تأملات في السياسة الخارجية الروسية**، تر. محمد خميس، ط1 (بيروت: دار الرافدين، 2020)، ص: 363، 365.

[3] Alexander Duguin, ***The Fourth Political Theory.*** Translated by : Marc Sleboda& Michael Millerman (London : Arktos, 2012), p: 55-72.

الثانية للغرب، وخلال تلك الفترة يقول الباحث إن روسيا عملت على بناء شبكة تحالفات استراتيجية وعلاقات تجارية وصناعية بينها وبين أوروبا، في وقت صعود معالم تحالفات طغت على قوانين النظام الدولي السائد، وكانت الولايات المتحدة تدرك أن دولا، كروسيا والهند والصين، ستنادي بالتعددية القطبية، فعملت على اتباع استراتيجية احتواء (رسمها ترامب ويكملها بايدن) لثلاثِ مناطق استراتيجية من خلال: عسكرة أستراليا لاحتواء الصين، عسكرة تايوان وعسكرة أوكرانيا، ولقد أدركت الولايات المتحدة، كما يقول الباحث يمّان دابقي، أن عدم جرّ بوتين إلى ساحة الحرب في أوكرانيا سيعجّل بالتعددية القطبية لأن روسيا تعمل على ذلك منذ 2014، من خلال التحالف مع الصين وإيران، وإنْ كان بوتين يعتقد أن هذه الحرب ستكون خاطفة لابتلاع أوكرانيا غير أنه وقع بخطأ استراتيجي فادح فقرر إكمال اللعبة لأنها قضية وجود[1].

ولا يمكن الحديث عن النظرية السياسية الرابعة دون التطرق إلى الأوراسية الجديدة التي ظهرت نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وهي تهتم بالتقليد والجغرافيا السياسية[2]. وتعني الأوراسية في فكر "ألكسندر دوغين" الفضاء الذي يجمع روسيا بحلفائها من الشرق، وخاصة الصين وإيران وتركيا والهند، إضافة إلى دول من أوروبا الشرقية، وتنطلق الأوراسية الجديدة من نظام دولي متعدد الأقطاب، وهي فلسفة سياسية تتجاوز فكرة الهيمنة الأمريكية والأيديولوجيا الليبرالية، وهو ما يوضحه "دوغين" من خلال كتاب النظرية السياسية الرابعة حيث يقول: "لقد انتهى القرن العشرون، ونحن الآن فقط بدأنا ندرك ذلك بشكل كامل. لقد كان القرن العشرون قرن الأيديولوجيات"[3].

وتجب الإشارة هنا إلى أن الأوراسية الجديدة قد بدأت تلقى صدى وتأثيرا في روسيا الاتحادية مع مجيء وزير الخارجية السابق "يفغيني بريماكوف" سنة 1996، وهو صاحب "مبدأ بريماكوف" القائم على إنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب، والتحالف بين روسيا والصين والهند كقوة في مواجهة الولايات المتحدة

[1] يمّان دابقي (2022/10/04)، إعلامي سوري وكاتب وباحث في الشؤون الأمنية والاستراتيجية، باحث رئيس لدى مركز برق للسياسات والاستشارات سابقا، مقابلة في موضوع: الجزائر وروسيا والتحالفات الجديدة، وقت المقابلة: 11:15 بتوقيت الجزائر، المكان: الجزائر.

[2] Duguin, ***Op.cit,***p-p : 77-78.

[3] يـــــارا نبيعـــــة، "الاتحـــــاد الأوراســـــي والنظريـــــة السياســـــية الرابعـــــة"، 2018/12/10، https://sitainstitute.com/?p=4026 (2022/09/10)

الأمريكية (تم إنشاء منظمة شنغهاي لاحقا)، إضافة إلى رفض توسع حلف الناتو شرقا[1]. وهذا يتماشى تماما مع أطروحة "ألكسندر دوغين" والتصور الروسي للأمن القومي.

تأسيسًا على ما سبق ذكره، يمكن تلخيص أهم المنطلقات التي تؤسس للنظرية السياسية الرابعة عند "دوغين" فيما يلي:

– محورية العامل الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية الروسية، ويبرز هنا البعد الأوراسي (الأوراسية الجديدة) أو القوة البرية في مواجهة القوة البحرية (دول حلف الناتو).

– تأكيد أهمية القيم التقليدية في هوية روسيا وعلاقتها بالمحيط الأوراسي، وهو ما يعكس تصورَه لحضارة مضادة للغرب الأمريكي، بما يعنيه ذلك من مناداةٍ بالتوحيد السياسي للشعوب على أساس وحدة القيم والمصير.

– العالم سيعيش في سلام في ظل نظام متعدد الأقطاب، وبلوغ هذه المرحلة هو بمنزلة قضية وجودية.

تتميز روسيا بموقعها الجغرافي وحدودها الشاسعة من جهة، ومن جهة أخرى يمكن وصفها بكونها "دولة مستباحة الحدود" لأن "معضلة روسيا الاتحادية الأساسية (حسب بعض التحليلات) أنه ليس لها حدود دفاعية، لذلك ظلت وسيلة الدفاع الرئيسة لروسيا على مر العصور هي التوسع الجغرافي عسكريا وسياسيا خارج حدودها"، هذا بالإضافة إلى هاجسها التاريخي لبلوغ المياه الدافئة، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة على تكريس رؤية جديدة لصالح توسّع حلف الناتو شرق أوروبا، ليصل إلى روسيا، وبذلك انضمت سبعُ دول جديدة إلى الحلف بتاريخ: 29 مارس 2004 (3 من الجمهوريات السوفيتية سابقا، و4 من الأعضاء السابقين في حلف وارسو) وهي: إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بلغاريا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا، وفي المقابل رحبت أوكرانيا بحق مرور قوات الحلف في الدول المذكورة بالأراضي الأوكرانية، تماشيا مع ترحيب الحلف بانضمام أوكرانيا وجورجيا، وهو ما اعتُبر استفزازا لروسيا في محيطها الجيوسياسي الأوراسي الحيوي[2]. بالإضافة إلى أنه على صعيد الطاقة، توقعت روسيا قبل سنوات قليلة أن يزيد اعتماد

[1] وسيم خليل قلعجية، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**، ط1 (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، 2016)، ص.ص. 44–45.

[2] **المرجع نفسه**، ص: 150، 166.

أوروبا على غازها، وبالفعل فقد بلغت حصة "غازبروم" من أسواق الغاز الأوروبية 30 بالمائة بحلول 2013، وكان جزء من هذا الإمداد بالغاز الروسي يمر بأراضي أوكرانيا[1].

وتعد أوكرانيا مهمة لروسيا بالنظر إلى كونها من أهم الجمهوريات السوفييتية سابقا، سواء من حيث عدد السكان أو الأهمية الزراعية والصناعية بالإضافة إلى القوة النووية والجانب الثقافي الذي جعل أوكرانيا منقسمة داخليا بين الميل إلى الثقافة الغربية أو الثقافية الروسية[2]. إضافة إلى أن ما يعادل أو يفوق 40 بالمائة من سكانها من أصول روسية، بالتالي تربطها علاقات تاريخية وعرقية وثقافية بروسيا[3].

وبعد أن ضمت روسيا شبه جزيرة القرم، لوحظ أنه حتى مع إبرام اتفاقية "مينسك" (نسبة إلى عاصمة بيلاروسيا) بتاريخ: 12 فبراير 2015، بين أوكرانيا وروسيا وفرنسا وألمانيا، ومضمونها "وقف إطلاق النار شرقي أوكرانيا وإقامة منطقة عازلة وسحب الأسلحة الثقيلة"، ظلت مسببات الأزمة قائمة في الإقليم، مما جعل سيناريو الحرب محتمَلا باستمرار[4]. فروسيا تركز على البعد الجيوبوليتيكي للنزاع والأهمية الحيوية (سياسيا واقتصاديا وثقافيا وأمنيا) لهذا البلد، والرفض التام لأيّ مساس بحدود روسيا المباشرة مع دول أوروبا الشرقية.

والملاحَظ أنه "مع كل تطور استراتيجي أو حدث عالمي متعدي الأثر، يدور النقاش.. حول آلية النظام الدولي الحالي، وقدرة الولايات المتحدة على إدارة الشأن الدولي وفق رؤيتها"[5]. وفي كتابه "نحن شعب مهذب.." في فصل بعنوان: "دور روسيا في السياسة العالمية"، يحلل سيرجي لافروف مسألة محددات دور الدُّول في السياسة الدولية، فينطلق من "الثقل الجيوسياسي" ويؤكد أن روسيا بهذا الحجم لا يمكنها البقاء بمعزل عن السياسة العالمية، كما تناول قوة الاقتصاد والثقافة والقيم (القوة الناعمة) وقدرة الدولة على حفظ

---

[1] كمال ديب، **لعنة قايين.. حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان**، ط1(لبنان: دار الفارابي، 2018)، ص157

[2] Masters Jonathan, « Ukraine : Conflict at the Crossroads of Europe and Russia", Council on Foreign Relations,01/04/2022, *https://www.crf.org/backgrounder/ukraine-conflict-crossroads-europe-and-russia* (20/09/2022)

[3] وسيم خليل قلعجية، **مرجع سابق**، ص.ص: 183-184.

[4] سيرجي لافروف، **مرجع سابق**، ص.ص: 135-136.

[5] عبد الله العرقباوي، "السؤال الأكثر جدلا بين الإستراتيجيين.. هل تكون الحرب في أوكرانيا بداية نظام دولي جديد؟"، الجزيرة نت، 2022/02/27، *https://bit.ly/3XPhgQf*(2022/09/10)

أمنها وأمن مواطنيها، بالإضافة إلى ما سمّاه "التقاليد التاريخية"، متمسكا بفكرة أن "روسيا تمتلك دورا حاسما في تحقيق الاستقرار في السياسة العالمية وذلك بامتلاكها قدرات الردع النووي المتقدمة"[1].

ويؤكد الباحث يمّان دابقي أن العالم سيتغير بنهاية الحرب في أوكرانيا، مع أن الولايات المتحدة وبريطانيا تريدان الحفاظ على القطبية الأحادية، في حين ترغب الصين وباكستان والهند (وهم حلفاء لروسيا) بتغيير النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب، والملاحظ أن ركائز النظام الحالي تزعزعت من خلال عودة البراغماتية والقوة المفرطة في العلاقات الدولية. بالنسبة لبوتين فالولايات المتحدة تريد إخضاعَه لشروط الغرب ووقف الحرب في أوكرانيا، وهو أمر لن يحدث، بالتالي قد تلجأ إلى الاطاحة به داخليا خاصة وأن الرئيس الأوكراني "فولوديمير زلينسكي" قال بعد ضم روسيا الأقاليم الأربعة إنه لا تفاوُضَ مع روسيا مادام بوتين رئيسا لها[2].

والسلوك الروسي له خلفيته النظرية في المدرسة الواقعية، من خلال فكرة توازن القوى النسبي حفاظا على استقرار النظام الدولي. كما وأنه يمكن الاستعانة بالواقعية الهجومية في فهم السلوك الروسي نحو أوكرانيا.

لقد تطور الفكر الواقعي في حقل العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بعد أن ثبت فشل المنطلقات التي تأسست عليها المدرسة المثالية في تفسير الواقع الدولي. وقد نهلت الواقعية في القرن العشرين من أفكار قديمة جدا يعود بعضها إلى ما قبل الميلاد، فأسست لنفسها مرجعية فكرية جادة وقابلة للتطوير وفق معطيات العصر، ولتكون أكثر اتصالا بما هو كائن (أي بالواقع). تركز المدرسة الواقعية على الدولة كفاعل محوري في العلاقات الدولية، وتعترف بأن النظام الدولي هو نظام فوضوي لا يخضع للمركزية، وهو ما يجعل الدول تهتم بالقوة لضمان أمنها من خلال الربط بين زيادة القوة العسكرية والاعتماد على الذات في حفظ الأمن والمصلحة معًا، ويرى الواقعيون أن الدولة كائن عقلاني بوصفها فاعلا محوريا، كما تهتم الواقعية بتوازن القوى (توزيع القوة بين الدول) لتحقيق استقرار النظام الدولي[3].

---

[1] سيرجي لافروف، **مرجع سابق**، ص-ص: 363-367.

[2] يمّان دابقي، مرجع سابق.

[3] علي الحرباوي، لورد حبش، "النظرية الواقعية في مواجهة احادية القطبية الدولية"، **دورية سياسات عربية**، العدد 38 (مايو 2019)، ص31.

تطور الفكر الواقعي على يد "كنيث والتز" Kenneth Waltz نهاية سبعينيات القرن الماضي، وبالضبط في 1979 مع كتابه: نظرية السياسات الدولية Theory of International Politics فسُمّي هذا التوجه بالواقعية الجديدة، وعرّفها "ميرشايمر" John Mearsheimer بأنها "نظرية عن سلوك الدولة"[1]. وبما أن الحديث في هذا السياق يرتكز على الواقعية الجديدة في بعدها الهجومي فمن الضروري أكاديميا تناول فكر "ميرشايمر".

يهتم "ميرشايمر" بمفهوم القوة، وفي سياق الفكر الواقعي الجديد أو البنيوي يتحدد اهتمام الدولة بالقوة ببنية النظام الدولي غير المركزية، وتذهب الواقعية الهجومية، انطلاقا من فكرة فوضوية النظام الدولي، إلى أن معضلة الأمن تفرض على الدول "تحقيق أقصى قدر من القوة الخاصة بها" ولو من باب السيطرة على دول وأقاليم[2].

يؤكد "فريدريك شومان" أنه "في نظام دولي يفتقد الحكومة المركزية من الضروري لكل وحدة في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها اعتمادا على قوتها الذاتية وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة لها"[3].هذا ما يتضح جليا في إطار الصراع الدائر في أوكرانيا، فروسيا–بوتين تهتم بالبعد الجيوبوليتيكي (قضم وضم الأراضي تحديدا) في محاولة استرجاع أمجاد الماضي انطلاقا من تصور "إمبراطوري" لموقعها في الساحة الدولية. وقد كان إجراء استفتاء روسي مع نهاية شهر أيلول/سبتمبر 2022 في شرق وجنوب أوكرانيا (دونيتسك ولوهانسك ضمن إقليم دونباس، زاباروجيا المطلة على بحر آزوف الاستراتيجي وخيرسون الحدودية مع شبه جزيرة القرم)، ثم إعلان ضم هذه الأراضي رسميا (وهي تعادل 15 بالمائة من مساحة أوكرانيا) إلى الاتحاد الروسي بتاريخ: 30 أيلول/سبتمبر 2022، تعبيرا آخر عن الأطماع التوسعية لروسيا كدولة قوية "غير قانعة"، تقول إنها تدافع عن أمنها القومي ومكتسباتها التاريخية ولكنها في الجانب المقابل تتبع أسلوب الهجوم لضمان أمنها.

---

[1] أنور محمد فرج، باخان ئاكو نحن الدين رشيد، "نظرية الواقعية الجديدة والجماعات الإرهابية: دراسة مقارنة للقدرة التوصيفية والتفسيرية للنظرية". **مجلة الدراسات السياسية والأمنية**، المجلد الثالث، العدد الخامس (حزيران 2020)، ص17.

[2] أحمد قاسم حسين، تقديم لكتاب: تيم دان، ميليا كوركي وستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر. ديما الخضرا، ط 1، **دورية سياسات عربية**، العدد 20 (مايو 2016)، ص127.

[3] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر. وليد عبد الحي، ط1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص61.

ثانياً: العلاقات الجزائرية–الروسية والرؤية الجزائرية للأزمة في أوكرانيا.

ترجع العلاقات الجزائرية–الروسية إلى فترة بعيدة، فروسيا حليف تقليدي منذ عهد الاتحاد السوفييتي، وتربط البلدين علاقاتٌ سياسية واستراتيجية جيدة على العموم (خاصة في مجال الدفاع والطاقة)، كما تعد روسيا المصدر الأول للسلاح والعتاد العسكري بالنسبة للجزائر.

لقد عملت روسيا منذ عهد الاتحاد السوفييتي على استقطاب الجزائر لتتبنى رؤيتها بالنسبة للقضايا الدولية، وقد بقيت علاقات البلدين مستقرة على وجه العموم. كانت روسيا السوفييتية أول دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الجزائر في 23 آذار/مارس 1962، أي بُعيد وقف إطلاق النار (ما سمّي بيوم النصر) الذي كان يوم 19 آذار/مارس 1962، كما اعترفت الجزائر بالاتحاد الروسي في 26 كانون الأول /ديسمبر 1991، ثم جرى توقيع الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في عهد الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، وذاك يوم 04 نيسان/ابريل 2004. ويأخذ مجال الطاقة حيزا مهما في هذا الصدد، وقد تم في وقت سابق تدشين خط أنابيب الغاز (حوض الحمراء) والاتفاق على تنقيب روسيا عن الغاز في الجزائر عبر شركة "روس نفط"، وفي الجانب الدفاعي كللت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الجزائر في 2007 بصفقة تسليح مقابل شطب ديون الجزائر لدى الاتحاد السوفييتي سابقا، وقدرت بحوالي 7,5 مليار دولار[1].

ساهم الاتحاد السوفييتي في تطوير قاعدة عسكرية للجيش الجزائري بعد الاستقلال، من خلال تزويد البلاد بمعدات عسكرية حديثة وقتها، وكان الشريك المحوري في مجال الدفاع، ثم اصطدمت هذه العلاقات بحدثين مهمين: تفكك الاتحاد السوفييتي مع نهاية 1991، والحرب الأهلية (ما عُرف بالعشرية السوداء) في الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي، قبل أن تعود العلاقات وتتضح معالم الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الروسي مطلع الألفية الجديدة، وليتم بذلك توقيع صفقة لتزويد الجزائر بطائرات حربية بقيمة 3,5 مليار دولار[2].

---

[1] ممدوح عبد المنعم، **روسيا تنادي بحق العودة على القمة** (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013)، ص–ص: 398–401.

[2] ClémenceDarouineau, “Les relations algéro–russesdans le domaine de la défensenationale”, https://bit.ly/3RsyDML (20/09/2022)

مع نهاية 2016، أصبحت الجزائر الزبون الثالث لروسيا في مجال التسلح، وفي 2017 احتلت الجزائر المرتبة الثانية إفريقيا من حيث حجم التسلح والمرتبة 26 عالميا[1].

وحسب المعطيات التي قدمها معهد السلام يستوكهولم SIPRI، تعد الجزائر محورية كزبون ومستورد للسلاح الروسي، في وقت سيطرت روسيا والولايات المتحدة على السوق العالمية للسلاح بمعدل 57 بالمائة من الصادرات حتى حدود عام 2020، وتستورد الجزائر ما يفوق 4 بالمائة من الأسلحة في العالم، وهذا متعلق بسعيها إلى تحديث الجيش الوطني الشعبي في ظل وضع إقليمي ودولي مضطرب. وخلال الفترة 2015-2019، احتلت روسيا المرتبة الأولى من حيث نسبة واردات السلاح إلى الجزائر (بمعدل 67 بالمائة)، تليها الصين بنسبة 13 بالمائة ثم ألمانيا ب 11 بالمائة، مع العلم أن روسيا تصدّر 25 بالمائة لصالح الهند، 16 بالمائة إلى الصين و14 بالمائة إلى الجزائر[2].

مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية في الجزائر (شباط/فبراير 2019)، كانت لروسيا مواقف معتدلة ومحايدة بوصف ما يجري في الجزائر شأنا داخليا، وهو ما يمكن تفسيره برغبة روسيا في الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية خاصة وأن الجزائر هي أكبر مستورد للسلاح الروسي في القارة الإفريقية، وقد بلغت نسبة وارداتها بين 2014 و2018 ما يعادل 66 بالمائة من هذا السلاح[3].

كما لا يجب إغفال أن التنافس بين الجزائر والمغرب في مجال التسلح يوظَّف منذ زمن بعيد في إطار لعبة الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي سابقا-الروسي حاليا.

ومن بين الأمور التي يمكن ملاحظتها في الحالة الجزائرية، أنّ ميزانية الدفاع الوطني أكبر من ميزانية التعليم الجامعي والصحة والتربية الوطنية، وهو أمر يعكس جانبا من الاهتمام بالقوة العسكرية على حساب التنمية. لهذا التوجه مبرراته، في ظل وضع إقليمي ودولي مضطرب، ومع عودة التأكيد على القوة العسكرية كمحدد لقوة الدولة وضامن لأمنها، ولأن تحقيق السلم يتطلب استعدادا دائما للحرب.

---

[1] Ibid.

[2] AdleneMohammedi, "Russie-Algérie: un partenariatflexible et pragmatique", FondationMéditerranéenned'ÉtudesÉtudesStratégiques (FMES), p-p : 6-8, 02/12/2020, https://bit.ly/3Ea9EuA (20/09/2022)

[3] سامويل رامباني، "الحسابات الروسية الحذرة في الجزائر"، أوراق كارنيجي، 22 مارس 2019، https://carnegieendowment.org/sada/78669(20 سبتمبر 2022)

زار وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف الجزائر في 10 أيار/مايو 2022، وتمحورت أهداف الزيارة، على ضوء ما يجري في أوكرانيا، في تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين البلدين بالنظر إلى أهمية الجزائر وموقعها الجيوبوليتيكي في خارطة العالم، ومن ذلك تعزيز التعاون العسكري وتطوير التبادلات التجارية التي بلغت 03 مليار دولار في 2021. ويطمح البلدان إلى رفع هذه القيمة. وقد جاءت الزيارة في أعقاب زيارة وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن بتاريخ: 30 آذار/مارس 2022، وكانت تهدف بدورها إلى ضمان المصالح الأمريكية والأوروبية تحديدا فيما يتعلق بإمدادات الغاز، مع محاولة واضحة لاستقطاب الموقف الجزائري. هذا الاستقطاب الأمريكي برز أيضا مع زيارة قائد أركان حلف شمال الأطلسي بعد مدة، وأثناء ذلك عبّر قائد أركان الجيش الجزائري بقوله إن الجزائر ترحب بالشراكة مع جميع الأطراف (في إشارة إلى روسيا والولايات المتحدة وحتى الاتحاد الأوروبي) انطلاقا من مصلحتها الوطنية[1].

وفي سياق الحديث عن علاقات الجزائر بروسيا، يعمل الاتحاد الروسي على توحيد المواقف من الملف الليبي وتجاه الوضع في مالي، فضلا عن التنسيق الأمني والاستخباراتي في مجال مكافحة الإرهاب[2].

جدول يوضح التبادلات التجارية الروسية– المغاربية (بالدولار) منذ مجيء "بوتين" إلى السلطة:

السنة	2000		2010		2020	
الشريك	الصادرات الروسية	الواردات	الصادرات الروسية	الواردات	الصادرات الروسية	الواردات
الجزائر	119,6	7	1269,6	26,1	4801,8	10,5
تونس	93,5	4,5	440,4	89,6	683,6	136,6
المغرب	61	59,2	558,2	374	929	547,4

المصدر:

AdleneMohammedi, “Russie–Algérie: un partenariatflexible et pragmatique”, FondationMéditerranéenned’ÉtudesStratégiques (FMES), p.5, 02/12/2020, https://bit.ly/3Ea9EuA (20/09/2022)

[1] "مواجهة الغرب: أهداف زيارة وزير الخارجية الروسي للجزائر"، **تقديرات المستقبل**، العدد 1540 (مايو 2022)، أبو ظبي: مركز المستقل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ص: 1–2.

[2] **المرجع نفسه**، ص3.

يوضح الجدول ارتفاع قيمة المبادلات التجارية بين روسيا والدول الثلاث (الجزائر وتونس والمغرب)، والجزائر تحتل المرتبة الأولى مغاربيا كزبون لروسيا في مجال صفقات التسليح بدرجة أُولى، ويتضح كيف أن حجم التبادل الروسي– الجزائري قد ارتفع بمئات المرات من سنة 2000 إلى 2020، وهو ما يعكس نوعا من الاعتماد الاستراتيجي على السلاح الروسي، وأيضا مقاربة أمنية جزائرية تركز على القوة العسكرية بالنظر إلى خصوصية البيئة الإقليمية وانتشار أنواع التهديدات المختلفة.

ومن خلال ما سبق ذكره يتضح أنه من غير الممكن أن تستغني الجزائر عن حليف استراتيجي تقليدي بهذا الحجم، وقد حددت موقفها مما يجري في أوكرانيا بالحياد، لأنها –من جهة أولى– ترفض التدخل في شؤون الدول وهو مبدأ دبلوماسي ظل ثابتا لعقود من الزمن منذ الاستقلال، ولأنها –من جهة ثانية– تتصف بسياسة خارجية براغماتية أي أن تحقيق المصلحة الوطنية هو المحدد لسلوكها.

ولكن تطورات الحرب في أوكرانيا تجعل الجزائر في حالة استقطاب من الطرفين الروسي والأمريكي، خاصة وأن الخارطة الجيو–سياسية والجيو–اقتصادية للعالم تتغير نحو تشكيل نظام دولي جديد، كما شرعت روسيا في تقسيم العالم حسب تصورها إلى محور خير (أصدقاء وحلفاء روسيا)، ومحور شر، بالتزامن مع مناداة نواب في الكونغرس الأمريكي بفرض عقوبات على الجزائر لأنها تشتري السلاح الروسي. وقد قدمت الجزائر طلب الانضمام إلى "بريكس" BRICS، في حين رحبت روسيا بذلك، خاصة وأن هذا التكتل يضم أيضا الصين التي هي دولة صديقة للجزائر، ومع ذلك يظل احتمال انضمام الجزائر إلى تكتل "بريكس" مزعجا للولايات المتحدة.

ويرى الباحث يمّان دابقي أن روسيا نافست فرنسا في إفريقيا، والجزائر أكبر مثال بالنظر إلى علاقتها القوية بروسيا في الجانب العسكري، وأيضا لامتلاكها ميزة النفط والغاز على الصعيد الاستراتيجي، كما أن موقعها مهم في إطار توازن القوى بين روسيا وأوروبا، ولهذا تهتم روسيا باستقطابها في إطار البريكس، ويمكن للجزائر –كما يقول– أن تخلق فرصة الاستفادة من تحول موازين القوة إذا أحسنت التعامل براغماتيا، خاصة وأن روسيا تريد سحبَها من تحت العباءة الأوروبية بوصفها بديلا يعوَّل عليه لتأمين بدائل عن الغاز والنفط الروسيين. ومع سمعة روسيا السيئة نتيجة الحرب، يوجد خوف على الجزائر في حال اصطفت مع طرف على حساب طرف آخر، فهي أيضا مهمة للولايات المتحدة، وروسيا لن تشعر بالارتياح تجاه صفقات الطاقة بين أوروبا والجزائر إذا طال أمدها. على هذا الأساس يرى يمّان أن السياسة الخارجية للجزائر في

إطار الصراع الدائر في شرق أوروبا تحددها مدى قدرتها على الاستفادة من موقعها الجغرافي وتناقضات الحرب، خاصة وأن منطقة شمال إفريقيا ليست خارج الصراع الدولي، بالإضافة إلى دراسة النتائج المترتبة عليها[1].

ثالثاً: البحث عن تحالفات جديدة.. الخيارات المتاحة أمام الجزائر.

لا يختلف اثنان على أن الأزمة الأوكرانية بدأت ترسم انعكاساتِها السياسية والأمنية والاقتصادية منذ البداية، وكمثال فإن روسيا قبل الحرب على أوكرانيا كانت توفر أكثر من ثلث الاستهلاك الأوروبي للغاز. كما تعتمد إيطالياعلى 40 بالمائة من الغاز في توليد الكهرباء، وفي 2021 بلغت وارداتها من روسيا 40 بالمائة. وفي ظل تهديد روسيا للدول الأوروبية بوقف أو خفض إمدادها بالغاز، أصبحت الجزائر بمنزلة "جندي الاحتياط" الذي تعوّل عليه فرنسا وإيطاليا تحديدا.

بالنسبة لفرنسا فقد أصبحت في مواجهة تطلعاتٍ مغاربية (بالنسبة للجزائر والمغرب) لتجاوُز إطار السياسة التقليدية لفرنسا والتي ترى في المنطقة (رغم اختلاف السياق) امتدادا استراتيجيا لها في إفريقيا، بالتالي تسعى إلى حفظ الحد الأدنى من المصلحة والنفوذ في المنطقة[2]. في الوقت نفسه، تدرس الجزائر الخيارات المتاحة أمامها على صعيد التعاون والشراكة الثنائية والمتعددة الأطراف، وتتابع بحذر تطورات الوضع في أوروبا الشرقية.

الجزائر بالنسبة للاتحاد الأوروبي مهمة جدا، وهذا راجع إلى دورها في الفضاء المتوسطي والقارةالأفريقية، كما تحتل الطاقة (الغاز الجزائري) والحوار الأمني والاستراتيجي، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب، موقعا مهما وحساسا في إطار علاقات الجزائر بالاتحاد الأوروبي كتكتل إقليمي[3].

تنتج الجزائر ما بين 125 إلى 130 مليار متر مكعب من الغاز، يوجه الثلث للاستهلاك الداخلي وثلث آخر للاستهلاك الخارجي[1]. ومع تمدد هاجس توقف روسيا عن إمداد أوروبا بالغاز، أصبحت الجزائر

---

[1] يمّان دابقي، مرجع سابق.

[2] منصف السليمي، 14 أكتوبر 2022، "العلاقات المغاربية–الفرنسية في اختبار لما بعد حرب أوكرانيا"، shorturl.at/ltAQ2

[3] Commission Européenne – Communiqué de presse, ***Rapport sur l'état des relations UE–Algérie 2018–2020: un partenariat privilégié dans un contexte difficile*** (Bruxelles, le 8 décembre 2020).

الأمل لإخراج البلدان الأوروبية من أزمة الطاقة، فهي قريبة جغرافيا، تحتل المرتبة التاسعة عالميا في احتياطي الغاز، وهي المصدر الثالث للغاز نحو أوروبا بعد روسيا والنرويج، كما تربطها علاقات جيدة بالشركاء الأوروبيين، بالرغم من أن الغاز الجزائري لا يمكنه سد فجوة الحاجة التي كانت تملؤها روسيا (40 بالمائة من واردات أوروبا من الغاز)، وحتى بالنسبة لمشروع أنبوب الغاز القادم من نيجيريا عبر النيجر مرورا بالجزائر فإنه يواجه بعض التحديات على الصعيد المالي والتقني.

كما وتجب الإشارة إلى أن مواقف إيطاليا ظلت معتدلة ومتزنة –إلى حد ما– تجاه روسيا، كما اعتبرت أنه من الجيد بناء علاقات تعاون بين روسيا والاتحاد الأوروبي والناتو، كما جمعت البلدين علاقاتٌ قوية في مجال الطاقة، فإيطاليا من كبار مستوردي الغاز الروسي، وكانت شركتا "غاز بروم" الروسية و"إيني" الإيطالية قد وقّعتا اتفاقية في 2006 خاصة بالتعاون الاستراتيجي[2].

وفيما يلي تسليط للضوء على بعض الخيارات المتاحة أمام الجزائر، في ظل الأزمة الأوكرانية الراهنة وأزمة الطاقة في أوروبا، وقد وقع الاختيار على نموذجين مهمين على الصعيد الإقليمي والجيوسياسي للجزائر، وهما إيطاليا وتركيا.

<u>الجزائر وإيطاليا، على ضوء الصراع الدائر في أوكرانيا:</u> مبدئيا يمكن القول إن العلاقات الجزائرية–الإيطالية جيدة، ولها بعد تاريخي منذ عهد التواجد الروماني بالجزائر، وخلال فترة الأزمة الأمنية في تسعينيات القرن الماضي قدّمت إيطاليا دعما استخباراتيا للجزائر في سياق مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية وملف الطاقة (الغاز الجزائري الموجه نحو أوروبا)، خاصة مع انعكاسات الحرب الروسية في أوكرانيا. ولقد أصبحت الجزائر المصدر الأول للغاز بالنسبة لإيطاليا بعد وقف الإمداد الروسي نحو أوروبا.

بلغت المبادلات التجارية بين البلدين في 2020 حوالي 6 مليار دولار، منها 3,5 خاصة بالمحروقات[3]. وبلغت كمية الغاز الجزائري المورّدة إلى إيطاليا 21,16 مليار متر مكعب في 2021، بعد أن

---

[1] بهاء محمود، "اتفاق الغاز بين الجزائر وإيطاليا: الحسابات والتداعيات"،مركز الإمارات للسياسات، 2022/04/26، https://but.ly/3yfMRKh (20 سبتمبر 2022)

[2] ممدوح عبد المنعم، **مرجع سابق**، ص: 206–207.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، "الجزائر–إيطاليا: تعاون اقتصادي استراتيجي ينبغي تعزيزه"، 2021/11/15، https://www.aps.dz/ar/economie/115292-2021-11-05-18-29-44 (20 سبتمبر 2022)

كانت 12 مليار متر مكعب في 2020[1]. كما قررت الجزائر مؤخرا رفع معدل الغاز المورّد إلى إيطاليا بقيمة 4 مليار متر مكعب.

تبلغ قدرة خط أنبوب "ترانسميد" TransMed الاستيعابية 33 مليار متر مكعب سنويا، وهو يمر من الجزائر إلى تونس فالمتوسط ثم إيطاليا، وفي 2022/04/11 جرى توقيع اتفاق للغاز بين سوناطراك الجزائرية و "إيني" الإيطالية، يقضي بتزويد إيطاليا بكمية إضافية خلال العامين القادمين، ومن مضامينه أيضا: ضبط الأسعار وفق معطيات السوق (مراجعة الأسعار). وتهدف "إيني" أيضا إلى الاستحواذ على أصول شركة "بريتش بتروليوم" في الجنوب الجزائري[2].

وأكد الرئيس عبد المجيد تبّون خلال زيارته الأخيرة إلى إيطاليا "التزام الجزائر بصيانة الصداقة التي تجمعها بإيطاليا بكل الوسائل وليس فقط عن طريق الطاقة". كما برزت رغبة مشتركة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، بالإضافة إلى التعاون في بناء السفن المدنية والعسكرية، كما أكد الرئيس الإيطالي "سيرجيو ماتاريلا" أن الجزائر شريك استراتيجي وليس طاقويا فحسب[3].

وإن كانت الجزائر مستفيدة من أزمة الغاز في أوروبا لتعزيز علاقاتها بالشركاء الأوروبيين، في وقت يكثر الطلب على الغاز الجزائري من شمال المتوسط، غير أنها تواجه تحديات تمس البنية التحتية الجزائرية للطاقة، بالتالي فهي فرصة لتطوير والاستثمار في هذه البنية، وأخرى تتصل بالخلافات السياسية مع المغرب وإسبانيا، إلى جانب تحديات مشروع الغاز الجزائري–النيجيري (نسبة إلى نيجيريا).

- **<u>الجزائر وتركيا، على ضوء الصراع الدائر في أوكرانيا:</u>**

تركيا جزء مهم من الفضاء الأوراسي، فهي حليف شرقي لروسيا إلى جانب الصين والهند وإيران. بالإضافة إلى كونها دولة عضوا في حلف شمال الأطلسي وجمعتها علاقات استراتيجية بكل من روسيا (تسليح) وأوكرانيا (تجارة واستثمار). على هذا الأساس يمكن القول بأنها شريك استراتيجي جيد بالنسبة للجزائر، وكلاهما يشهد تطويرا لقاعدته العسكرية.

---

[1] حسين الزعبي، "الجزائر: جنديالاحتياطفيحربالطاقة"، 2022/03/25، https://bit.ly/3SxvTip (20 سبتمبر 2022)

[2] بهاء محمود، مرجع سابق.

[3] الإذاعة الجزائرية، "الجزائر–إيطاليا: تعزيز التعاون وتعميق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين"، https://news.radioalgerie.dz/ar/mode/9907 (26 سبتمبر 2022)

تطورت الرؤية الاستراتيجية لتركيا منذ عهد مصطفى كمال أتاتورك وحتى صعود حزب العدالة والتنمية سنة 2002، وانتقلت من توجه خارجي يركز على الغرب والولايات المتحدة (في عهد أتاتورك، وقد صوتت تركيا في الأمم المتحدة ضد الجزائر في 1955) إلى توجه يهتم بصورة أكبر بالعالم الإسلامي بما فيه الدول العربية، وهذا بعد 2002، أما بالنسبة للعلاقة بروسيا فقد سجل التاريخ الحديث أن روسيا ساهمت في تقسيم أملاك "الرجل المريض" (في إشارة إلى الدولة العثمانية)، ومع تفكك الاتحاد السوفييتي سعى البَلدان إلى إنهاء حالة الحقد التاريخية ودخول معترك التعاون والشراكة في مجالات متنوعة مثل: التجارة والاستثمار والدفاع[1].

وبالعودة إلى الحديث عن العلاقات الجزائرية–التركية فهي قديمة جدا، تعود إلى فترة التواجد العثماني بالجزائر منذ بداية القرن 16م ومواجهة الاحتلال الإسباني.

وتهتم تركيا بالجزائر انطلاقا من موقعها الجيوسياسي ولأن الجزائر في نظرها بوابة لإفريقيا ككل، بالتالي عمل البلدان على تطوير علاقاتهما لتنتقل من الثقافة والاقتصاد إلى الأمن والجانب الدفاعي، مع الإشارة إلى أن الجزائر هي المصدر الثالث للغاز بالنسبة لتركيا بعد كل من روسيا وإيران، بالإضافة إلى سعي الجزائر إلى تطوير منظومتها الدفاعية مستفيدة من تطور الصناعة العسكرية التركية[2]. بالتالي تهتم تركيا بالجزائر كواجهة لإفريقيا يمكن تطوير العلاقات معها اقتصاديا، بالإضافة إلى الاهتمام بتطوير العلاقات العسكرية الدفاعية، خاصة وأن تركيا تعمل على تعزيز موقفها الإقليمي من جهة، كما تسعى الجزائر في الجانب المقابل إلى مزيدٍ من التموضع في محيطها الإقليمي، وهو محيط مضطرب غير مستقر، سياسيا وأمنيا، مما يجعل الجيش الجزائري يركز بشكل أكبر على معادلة الأمن في صلتها بزيادة الإنفاق العسكري (المعضلة الأمنية)[3].

---

[1] عمّارة عمروس، "ملخص كتاب جراهام فولر.. عن الجمهورية التركية الجديدة"، ساسة بوست، 03 نوفمبر 2016 https://www.sasapost.com/opinion/graham-fuller-the-new-turkish-republic-turkey-as-a-pivotal-state-in-the-muslim-world/ (26 سبتمبر 2022)

[2] "العلاقات التركية–الجزائرية من منظور استراتيجي"، 2022/05/18، https://but.ly/3SYvOpq (26 سبتمبر 2022)

[3] Ismail Numan Telci, "A Vision for the Future of Turkish-Algerian Relations: Convergence, Cooperation, Coordination", 08/2021, Aljazeera Centre for Studies, p.6,https://bit.ly/3SuYiG0 (10/09/2022)

تعتمد الجزائر على المحروقات بما يعادل 97 بالمائة كصادرات، مما يجعل اقتصادها أقرب إلى الهشاشة لأنه يفتقد التنوع ويتأثر بسوق النفط، ومع ذلك بلغت قيمة التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا 3 مليار دولار، وعُدت الجزائر أكبر شريك تجاري لتركيا على مستوى القارة السمراء بحلول 2018. هذا ما جعل البلدين يطمحان إلى تعزيز هذه العلاقات أكثر والنهوض بمعدل التبادل التجاري ليتجاوز القيمة الحالية. كما تستورد تركيا الغاز المسال (LNG) من الجزائر، في حين تتمثل صادراتها في: ملابس، منتجات غذائية، مواد البناء، الحديد والصلب، قطع تركيب السيارات، وغيرها، فضلا عن المعدات العسكرية الحديثة باعتبار أن تركيا أسست لقاعدة صناعية حربية متطورة، ولا يجب إغفال أهمية الطاقة في الشراكة بين البلدين، خاصة في السنوات الأخيرة، وكانت سنة 2018 قد عرفت توقيع اتفاقية جمعت سوناطراك وشركتي Rönesans/Bayegan تتعلق باستثمار 01 مليار دولار في البيتروكيماويات في منطقة يومورتالك/أضنة للتجارة الحرة، كما تستثمر تركيا في صناعة النسيج بالجزائر من خلال شركة "طيبة" التركية بولاية غليزان (غرب الجزائر)[1].

بالتالي تتضح قيمة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين بالنظر –أولا– للأهمية الجيوسياسية التي يحظى بها كلّ منهما، ومع التحولات التي يشهدها العالم في الفترة الراهنة، نتيجة انعكاسات ومستجدات الحرب الروسية على أوكرانيا، أصبحت أمام الجزائر خيارات متاحة من بينها الحفاظ على علاقات الصداقة والتحالفات الإقليمية الاستراتيجية التي تعطي قيمة للشركاء، وتندرج العلاقة بتركيا في هذا الصدد.

ويرى الباحث يمّان دابقي أنه يبقى أمام الجزائر اختيار النموذج التركي في التزام الحياد وتجنب تبعات الحرب[2]. معنى ذلك أن التزام الجزائر بموقف محايد سيكون فرصة لخلق فرص أخرى تعزز مكانة البلاد في فضائها المتوسطي وفي خارطة التوازنات الدولية.

والحقيقة أن الجزائر قادرة على خلق الفرص عبر هذه التحالفات الإقليمية، مع كل من إيطاليا (اقتصاديا– مجال الطاقة) وتركيا (عسكريا واقتصاديا)، وبالرجوع إلى تصريحات الرئيسين "تبّون" والإيطالي "ماتاريلّا" فإن الشراكة بين الجزائر وإيطاليا يراد لها أن تأخذ بُعدا استراتيجيا أوسع من قطاع الطاقة والغاز. ويبقى السلوك الجزائري حذرا تجاه تطورات الأزمة الأوكرانية، مع قراءة استراتيجية ودراسة دقيقة لصانع القرار

---

[1] Ibid, p–p: 10–12.

[2] يمّان دابقي، مرجع سابق.

الجزائري للمحيط الاستراتيجي (والذي يشمل الظرف الدولي والفرص والتحديات في سياق التحولات الإقليمية والدولية)، بالتالي يمكن القول بأن البراغماتية في السياسة الخارجية الجزائرية ستكون سيدَ الموقف.

الخاتمة والاستنتاجات:

تناولت هذه الورقة خلفية نظرية وفلسفية للحرب الدائرة في أوكرانيا، بالتركيز على النظرية السياسية الرابعة والأوراسية الجديدة وفق طرح "ألكسندر دوغين"، وهما الأساس الفكري والمنهجي لفهم الحرب الروسية في أوكرانيا وفهم التصور الأمني لروسيا كدولة ظلت ترفض موقعَها في خارطة التوازنات العالمية. كما تمت الاستعانة ببعض أفكار الواقعية الجديدة في بُعدها الهجومي، إذا اعتبرنا أن هذه الحرب (والتي تسميها روسيا بالعملية العسكرية الخاصة، وتصفها الجزائر بالعملية العسكرية الدفاعية) هي هجوم بالدرجة الأولى على دولة سيدة. وتتأسس الرؤية الجزائرية للأزمة الأوكرانية على طبيعة العلاقات بينها وبين روسيا الاتحادية، ومستوى الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، فالجزائر زبون مهم لروسيا في مجال السلاح، كما أن روسيا صديق تقليدي للجزائر ليس من السهل خسارته وتعويضه، ومع ذلك يبقى الموقف الجزائري معلنا الحياد باسم الشراكة مع جميع الأطراف على أساس المصلحة الوطنية، وهو ما يعد –إلى حد ما– موقفا نسبيا لأن المصلحة الوطنية للدولة قد تتغير عندما تتغير موازين القوى. ويتأسس منطق التحالفات الإقليمية الجديدة بالنسبة لها على قراءة عقلانية– براغماتية لانعكاسات الحرب على مصالحها الاستراتيجية، وإن كانت الآن على استعداد لأن تلعب دورا مهما في ظل أزمة الطاقة بأوروبا.

وبالنسبة للعلاقات الجزائرية–الروسية فإنها لن تبقَ محدودة بالجانب العسكري، بحيث يسعى الطرفان إلى تطويرها إلى الجانب الاقتصادي والتجاري. وبالفعل، بلغت قيمة المبادلات التجارية بين الجزائر وروسيا في 2021 ما يعادل 03 مليار دولار، ويسعى البلدان إلى رفع هذه القيمة في المستقبل.